

المغرم عليه **والنائم والمكره** اي
 بغير حق فان كان بحق وقع صورته
 كما قال جمع الكراه الفاضل والبولي
 بعد مدة الميلاء على الطلاق بشرط
 لمزكراه قدره المكره بكره الرأ
 على تحقيق ما هدد به المكره
 بفتح ب بولاية او تغلب وعجز
 المكره بفتح الرأ عن دفع المكره
 بكسرها بفتح منه او استفادة
 بمن يحلصه وتعودك وظنه
 انه ان امتنع مما كره عليه فقل
 ما خوفه به ويجعل الاكراه
 بالتخويل في ضرب شديد او حين
 او اتلاف في مال وتعودك واذا
 ظهر من المكره بفتح الرأ كنية
 اختيار بان اكرهه شخص على
 طلق فله ان يطلاق واحدة
 وبقول الطلاق واذا صدر تعليق
 الطلاق بالصفة من مؤلف ووجد
 تلك

تلك الصفة من غير تكليفه
 فان الطلاق المعلق به يقع
 وان كان ينفذ طلاقه بما سبق
فصل في احكام الرجعة
 بفتح الرأ وفتح كسرها وهو لغة
 المرة من الرجوع وتكرار المرأة
 الى النكاح بعدة الطلاق غير
 باين على وجه مخصوص وخرج
 بطله في وطئ النسبة والظهار
 فان استباحه الموطئ فيها بعد
 ذواله ايمان لا تسمى رجعة **واذا**
طلق شخص امراته واحدة
او اثنتين فله بغير اذنها
مراجعة ما لم تنقض عدتها
 وتحصل الرجعة من الناطق بالفاظ
 منها رجعتك وما تصرف منك
 والصح ان قول المبيع ردك
 لشراحي وامسكتك عليه صريحا

195

Copyright © King Fahd University